



ظريف في دمشق
لطمأنة الأسد:
لن نتخلّى عنك

2ص



ترامب على حق
اصفوا إلى أقواله
عن رفع الحجر

7ص. 9



كورونا يعيد توجيه
بوصلة الاقتصاد
التونسي

11ص

العراب



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الاثنين 20/04/2020

27 شعبان 1441

السنة 42 العدد 11683

Monday 20/04/2020

42nd Year, Issue 11683

احتدام المعركة الإعلامية بين السعودية وتركيا

عودة الأمن والاستقرار لتلك الدول. ومؤخراً، اتهمت تركيا السعودية بالفشل في التصرف بمسؤولية خلال تفشي جائحة فايروس كورونا، حيث زار آلاف الحجاج مدينة مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهي الاتهامات التي لم تصدر سوى من وسائل الإعلام التركية دون غيرها.

وتزعم خطوات الإصلاح التي تقوم بها السعودية تركيا وتنظيم الإخوان المسلمين حيث حاولوا كثيرا التشويش على الرياض من خلال ترويح الإشاعات وفبركة الأخبار، كان آخرها شن حملة لتحريض رجال الدين على استعادة سطوتهم ونفوذهم.

وركزت وكالة الأناضول على رجال الدين في السعودية، محاولة استمالتهم بالهجوم على فئة من العلماء تصفهم بأنهم "من التابعين لبلاط ولي العهد الأمير محمد بن سلمان"، وأن دورهم تقلص "ليتلخص في مجرد منصات لشرعنة الفساد والجرائم بطرق مختلفة ومخادعة للمجتمع".

وأفادت وكالة الأناضول التركية الأحد بأن الحكومة السعودية منعت الوصول إلى وكالة أنباء الأناضول التي تديرها الدولة وموقع إذاعة "تي.آر.تي" العربية. وقالت الأناضول إن المستخدمين الذين يحاولون الوصول إلى الموقع يواجهون رسالة نصها "هذا الموقع ينتهك قواعد وزارة الإعلام".

واعتبر صحافيون سعوديون أن القرار جاء استجابة لمطالبهم في الفترة الأخيرة بعد ما نشرته الأناضول من أخبار وشائعات استهدفت الإساءة إلى بلدهم. وأضافوا أن الهجوم الإعلامي التركي اشتد بعد حملة الإصلاح التي قادها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان وشملت جميع نواحي الحياة في المملكة. واقرحت صحيفة "عكاظ" السعودية، أن "تنقل المعركة إلى الأراضي التركية" من خلال تمويل مشاريع منافذ إخبارية باللغة التركية تتماشى مع منظور المملكة.

وأدرج ياوز بيدر رئيس تحرير موقع "أحوال تركية" إغلاق موقع اندبندنت تركي في سياق الحملة التي يشنها أردوغان ضد وسائل الإعلام المعارضة. وقال بيدر في تصريح لـ "العرب" في الآونة الأخيرة، تم توقيع غرامات على ثلاث قنوات تلفزيونية مهمة متبعية، تعمل تحت قيادة "فوكس تي في"، و"خلق تي في"، بزعم إثارتها للذعر من خلال تقاريرها وتعليقاتها على جائحة كورونا في تركيا.

وأضاف أن المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون ذهب إلى أبعد من ذلك، فقد أعلن أنه "سيطبق حتى أقصى التدابير إذا لزم الأمر"، وهذا يعني الإغلاق الصريح لمثل هذه القنوات.

● أنقرة - صعدت تركيا من حربها الإعلامية مع السعودية حيث قررت حظر موقع "اندبندنت تركي" رداً على حظر السعودية لموقع وكالة الأناضول التركية وموقع قناة "تي.آر.تي".

وشمل الحظر أيضا مواقع إخبارية إماراتية من بينها وكالة الأنباء الرسمية وام. ويرتبط اندبندنت تركي، وهو منفذ إخباري جديد على الأراضي التركية، بالملكة العربية السعودية، وتم إطلاق الموقع في أبريل 2019، باتفاقية ترخيص موقعة بين مؤسسة "اندبندنت ديجيتال نيوز أند ميديا ليمتد"، المملوكة لرجل الأعمال الروسي الكسندر ليبيديف، والمجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، التي تمتلك جميع الحقوق على موقع اندبندنت تركي الإخباري.

ويصف متابعون موقع اندبندنت تركي بأنه ضحية السياسة الانتقامية التركية باعتبار أن الموقع لا ينشر ما يمكن أن يشكل إزعاجاً لأنقرة، عكس ما تقوم به وسائل إعلام تركية من حملات تشهير تمس بالسعودية وهو ما دفع الرياض إلى اتخاذ خطوة حظر الموقعين التركيين. ويقول الموقع الذي يعمل كامل فريقه من أنقرة إنه يخضع للإرشادات التحريرية لموقع اندبندنت البريطاني، إلا أن الرقابة الذاتية التي يفرضها على بعض محتوياته المتقدمة لم تمر دون أن يلاحظها أحد.

وتست مهاجمة اندبندنت تركي في مقالة نشرت على موقع المركز الفكري "سيتا"، المرتبط بالقصر الرئاسي التركي، وخلصت إلى أنه "يجب تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع وسائل الإعلام الأجنبية في تركيا" في إشارة إلى حظر السعودية لموقع وكالة الأناضول.

وكان سيتا اختار الأحد، تزامناً مع حظر اندبندنت تركي لإطلاق نسخته باللغة العربية في دلالة واضحة على احتدام المعركة الإعلامية بين الطرفين. ويستند موقف السعودية أساساً إلى حملة التشهير التي تقودها تركيا منذ سنوات خاصة من خلال تحميلها مسؤولية قتل الصحافي جمال خاشقجي في مقر السفارة السعودية في إسطنبول.

وعمل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وأعضاء طاقمه الحكومي على استثمار قضية مقتل خاشقجي إلى أقصى حد، ولم يفوتوا فرصة للتذكير بهذه القضية في محاولة لتحقيق أقصى ما يمكن من المكاسب على حساب المملكة وإحراجها دون جدوى.

وشهدت علاقة تركيا مع السعودية توتراً متزايداً خلال السنوات الماضية حول السياسات الإقليمية، بسبب تدخل أنقرة لدعم المجموعات المسلحة في كل من ليبيا واليمن وسوريا، وهو ما يمنع

عناصر المرتزقة في ليبيا يتمردون على الضباط الأتراك

مرتزقة سوريون يهربون من القتال في طرابلس للانضمام للمهاجرين إلى أوروبا

الجمعي قاسمي



من يقود من؟

وكشفت مصادر أمنية ليبية لـ "العرب" أن تركيا شرعت في إجلاء عدد من ضباطها وجنودها المتمركزين في ليبيا، واستبدلهم بأخرين، وذلك في محاولة لجسر الهوة التي اتسعت بين المرتزقة السوريين وضباطها في محاولة لاحتواء غضبهم وتفاذي تحولهم إلى تمرد مسلح قد يفسد مخططاتها في ليبيا. وأشارت المصادر إلى أنه تم خلال الأيام القليلة الماضية نقل العشرات من الضباط العسكريين والأمنيين من طرابلس إلى تركيا، وهو ما أكدته وكالة الأنباء التركية "الأناضول"، التي ذكرت أن السلطات التركية "أجلت 63 مواطناً من ليبيا"، حيث وصلوا إلى مطار إسطنبول، الجمعة الماضي، دون أن تفصح عن هويتهم وعماذا كانوا يفعلون في ليبيا.

وأعادت هذه العملية تسليط الضوء على التواجد العسكري والأمني التركي في ليبيا، باعتبار أن كل المؤشرات تدل على أن ما تم ليس عملية "إجلاء"، وإنما هو عملية "استبدال" لضباطها وجنودها في ليبيا، وخاصة أن ذلك تزامن مع تنظيم السلطات التركية جسراً جويًا بين إسطنبول ومطاري ميقينة بالعاصمة طرابلس، ومصراتة لنقل المزيد من العتاد الحربي إلى الميليشيات الليبية.

وكشفت تقارير أمنية ليبية وتركية في وقت سابق أسماء العديد من الضباط الأتراك منهم الفريق جوكسال كاهيا، والفريق عرفان أوزسار، واللواء جورسال تشايبينار، واللواء سلجوق باقون، والكاي التينداغ، وبولنت كوتسال، وجينان أوتقو، وعز الدين باشيليرت، وقتال إمر، وأمير مرادلي.

وقدعت تركيا خلال الأشهر القليلة الماضية بالعشرات من الضباط والمئات من المهندسين والتقنيين إلى ليبيا، لإدارة العمليات المسلحة عبر استخدام القناصة ومنظومات الدفاع الجوي والتشويش والطائرات المسيرة، وذلك تحت قيادة بريغادير جنرال خليل سويسال الذي ترددت أنباء عن مقتله في الثامن عشر من فبراير الماضي إثر إصابته خلال قصف للجيش الليبي استهدف سفينة تحمل أسلحة تركية بميناء طرابلس.

واعترف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بمقتل عدد من ضباطه وجنوده في ليبيا، لكنه لم يذكر أيا من أسماء القتلى أو رتبهم العسكرية، وذلك في الوقت الذي أعلن فيه الجيش الليبي برئاسة المشير خليفة حفتر عن قتل وجرح وأسر العديد من الأتراك في محاور القتال، في محيط العاصمة طرابلس.

وكشفت تقارير أمنية ليبية وتركية في وقت سابق أسماء العديد من الضباط الأتراك منهم الفريق جوكسال كاهيا، والفريق عرفان أوزسار، واللواء جورسال تشايبينار، واللواء سلجوق باقون، والكاي التينداغ، وبولنت كوتسال، وجينان أوتقو، وعز الدين باشيليرت، وقتال إمر، وأمير مرادلي.

قادة ميليشيات حكومة السراج، وأيضا لأوامر الضباط الأتراك الذين يبدو أنهم اصطفوا إلى جانب قادة الميليشيات، وخاصة ميليشيا الكتبية 301 التي تتبع حالياً رئاسة الأركان العامة الموالية لحكومة الوفاق.

ويُشرف حالياً على توزيع المرتزقة السوريين في جبهات القتال في ليبيا والتنسيق بينهم وبين الضباط الأتراك وقادة بقية الميليشيات، قائد الكتبية 301 عبدالسلام الزوي.

وترافقت الخلافات مع تسجيل نزائد حالات فرار المرتزقة من محاور القتال، ومحاولتهم الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وسط تواتر التقارير التي تشير إلى أن وزير داخلية حكومة السراج فتحي باشاغا شكل فرقة عسكرية خاصة من عناصر ميليشيات مصراتة للملاحقة أي مرتزق يحاول مغادرة طرابلس، وذلك بعد تلقيه تحذيرات شديدة الهجة من الإيطاليين الذين يتوجسون انتقال المرتزقة إليهم كمهاجرين.

وتصاعدت عمليات التمرد في صفوف المرتزقة السوريين، بعد اتضاح حقيقة الوجود التركية الزائفة، وتزايد حصيلة القتلى لديهم، وتفشي فايروس كورونا في صفوفهم، الأمر الذي أربك القيادة العسكرية التركية في ليبيا.

واعتبرت المصادر التي تحدثت إلى "العرب" أن تلك المناوشات تخللتها اتهامات بالجن، وإهانات بعبارات "عنصرية" أثار غضب مسؤولي المرتزقة الذين رفضوا الانصياع لأوامر

● بريغادير جنرال خليل سويسال
من الجيش التركي الذي قتل في ليبيا



الكاظمي يراقب بورصة بيع حقائب الوزارات في حكومته

سعر كل من وزارتي الدفاع والداخلية في العراق يصل إلى 25 مليون دولار

التي تواجه الكاظمي في طريق تشكيل الحكومة، رغم إمكانية تخارجها قليلا في نيل الثقة عن موعدها المقرر بدءا، وهو قبل حلول شهر رمضان.

ويقول السياسي السني مشعان الجبوري، إن رئيس الوزراء المكلف الكاظمي "تجح في التوافق مع الكتل السياسية بشيئتها وسنتها وكردها على تشكيل حكومة ستخضع نوابا ووزراء حالين وسابقين وضباطا بما يضمن له نيل ثقة البرلمان"، مشيرا إلى أن "الرهان على الكاظمي في تنفيذ تطلعات الشعب لن يخيب فهو رئيس المخابرات الذي يعرف أسرار الجميع".

وبالرغم من المؤشرات الإيجابية الأولية على إمكانية تحقيق تفاهم سريع بين الكاظمي وكل من القوى السياسية السنية والكردية، إلا أن المفاوضات الرسمية بشأن المرشحين لشغل الحقايب الوزارية لم تبدأ بعد.

لكن العديد من الساسة يقللون من قيمة المعوقات

مشعان الجبوري
الرهان على الكاظمي لن
يخيب فرئيس المخابرات
يعرف أسرار الجميع



قبل رمضان، بسبب تحركات حزبية شيعية، للحصول على وزارات.

ووفقا للمصادر فإن المكلف لا يريد الخوض في تفاصيل التفاوض والحصص مع كل طرف شيعي على افراد، ويفضل تفاهما جماعيا، تجنباً لعقد أي نوع من الصفقات.

وتؤكد المصادر أن هذا التوجه يحظى بتأييد الصدر والحكيم وزعيم منظمة بدر هادي العامري، فضلا عن تحالف النصر بزعامة مهدي العبادي، لكن الضبابية لا تزال تغلف مواقف أطراف شيعية أخرى، لديها تمثيل متوسط في مجلس النواب.

وعقود التسليح والتجهيز التي تبرمها، ثم وزارات النفط والمالية والتجارة والتربية والكهرباء.

وتؤكد المصادر أن الكاظمي يراقب تحركات بعض القوى السياسية لبيع وزارات قد تحصل عليها خلال مفاوضات تشكيل الحكومة، مشيرة إلى أن المكلف نقل معلومات مؤكدة عن هذا الملف إلى زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وزعيم تيار الحكمة عمار الحكيم وزعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي. ويريد الكاظمي منع هذا الملف من التأثير على مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة، التي تراجع الأمل في تمريرها

وتوضح المصادر أن الأرقام التي عرضت على الحزبين تبدأ من خمسة ملايين دولار لتسعير الحقيبة الفلانية وتصل إلى 25 مليون دولار لحقيبة أخرى. ويتحدد سعر الحقيبة في سوق الوزارات العراقية بحجم التخصيصات التي تحصل عليها سنويا من موازنة البلاد العامة، ونوعية العقود التي يتيح لها القانون إبرامها.

وتقول المصادر إن وزارة الدفاع تأتي في أعلى قائمة الوزارات الأعلى، بالنظر إلى حجم التخصيصات المالية الكبير الذي تحصل عليه سنويا، تليها وزارة الداخلية بسبب كثرة العاملين فيها

● بغداد - بالرغم من إحاطة رئيس الوزراء العراقي المكلف مصطفى الكاظمي بمفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة بسرية تامة، إلا أن بعض التسريبات تؤكد وجود عروض لشراء وزارات محددة من قبل جهات نافذة. وذكرت مصادر مطلعة على كواليس المفاوضات أن رجال أعمال عرضوا على حزبين شيعيين على الأقل دفع مبالغ طائلة لقاء تسمية شخصين اثنين وزيرين في حكومة الكاظمي. وإحدى الحقايب المستهدفة بهذه الصفقة، أمنية؛ ما يعني أن الأمر يتعلق بمستويات بالغة الحساسية.